

تونس في 19 أفريل 2023.

وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

عبد المنعم بلعاني

اطلعت عليه

رئيسة الحكومة

نجلاء بouden رمضان

قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
مؤرخ في 19 أفريل 2023 يتعلق بفتح عمليات التنظيم
العقاري بالمساحة المدمجة بالمنطقة السقوية العمومية
بالزرارقية من معتمدية السبالة بولاية سيدي بوزيد.

إن وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 18 لسنة 1963 المؤرخ في 27 ماي
1963 المتعلق بالإصلاح الزراعي بالمناطق السقوية العمومية
كما هو منقح ومتمم بالقانون عدد 9 لسنة 1971 المؤرخ في
16 فيفري 1971 وبالقانون عدد 30 لسنة 2000 المؤرخ في
6 مارس 2000 وخاصة الفصل 16 منه،

وعلى القانون عدد 17 لسنة 1977 المؤرخ في 16 مارس
1977 المتعلق بإحداث الوكالة العقارية الفلاحية كما هو منقح
ومتمم بالقانون عدد 29 لسنة 2000 المؤرخ في 6 مارس
2000 وخاصة الفصل 13 منه،

وعلى الأمر عدد 1877 لسنة 1999 المؤرخ في 31 أوت
1999 المتعلق بتغيير تسمية وكالة الإصلاح الزراعي في
المناطق العمومية السقوية،

وعلى الأمر الحكومي عدد 794 لسنة 2015 المؤرخ في
13 جويلية 2015 المتعلق بإحداث مناطق سقوية عمومية
بمعتمديات السبالة وسيدي بوزيد الغربية وسوق الجديد من
ولاية سيدي بوزيد،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،
وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر عدد 947 لسنة 2022 المؤرخ في 21 ديسمبر
2022 المتعلق بمراجعة حدود المنطقة السقوية العمومية
بالزرارقية من معتمدية السبالة بولاية سيدي بوزيد،

وعلى الأمر عدد 50 لسنة 2023 المؤرخ في 30 جانفي
2023 المتعلق بتعيين عضو بالحكومة،

وعلى القرار المؤرخ في 2 نوفمبر 2015 المتعلق بفتح
عمليات التنظيم العقاري بالمنطقة السقوية العمومية بالزرارقية
من معتمدية السبالة بولاية سيدي بوزيد.

قرر ما يلي:

الفصل الأول . تفتتح ابتداء من تاريخ صدور هذا القرار
عمليات التنظيم العقاري بالمساحة المدمجة بالمنطقة السقوية
العمومية بالزرارقية من معتمدية السبالة بولاية سيدي بوزيد
التي تمت توسعتها بالأمر عدد 947 لسنة 2022 المؤرخ في
21 ديسمبر 2022 المشار إليه أعلاه.

قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
مؤرخ في 19 أفريل 2023 يتعلق بفتح عمليات التنظيم
العقاري بالمساحة المدمجة بالمنطقة السقوية العمومية
بالرميلية من معتمدية سوق الجديد بولاية سيدي بوزيد.

إن وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 18 لسنة 1963 المؤرخ في 27 ماي
1963 المتعلق بالإصلاح الزراعي بالمناطق السقوية العمومية
كما هو منقح ومتمم بالقانون عدد 9 لسنة 1971 المؤرخ في
16 فيفري 1971 وبالقانون عدد 30 لسنة 2000 المؤرخ في
6 مارس 2000 وخاصة الفصل 16 منه،

وعلى القانون عدد 17 لسنة 1977 المؤرخ في 16 مارس
1977 المتعلق بإحداث الوكالة العقارية الفلاحية كما هو منقح
ومتمم بالقانون عدد 29 لسنة 2000 المؤرخ في 6 مارس
2000 وخاصة الفصل 13 منه،

وعلى الأمر عدد 1877 لسنة 1999 المؤرخ في 31 أوت
1999 المتعلق بتغيير تسمية وكالة الإصلاح الزراعي في
المناطق العمومية السقوية،

وعلى الأمر عدد 28 لسنة 2014 المؤرخ في 7 جانفي
2014 المتعلق بإحداث مناطق سقوية عمومية بمعتمديات جلما
وسيدي بوزيد الشرقية وسوق الجديد من ولاية سيدي بوزيد،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر عدد 946 لسنة 2022 المؤرخ في 21 ديسمبر
2022 المتعلق بمراجعة حدود المنطقة السقوية العمومية
بالرميلية من معتمدية سوق الجديد بولاية سيدي بوزيد،

وعلى الأمر عدد 50 لسنة 2023 المؤرخ في 30 جانفي
2023 المتعلق بتعيين عضو بالحكومة،